في بعض الشؤون السياسيّة التركيّة الراهنة: حوار مع إتيين محجوبيان

□ أجراه بكر صدقي

يُعد إتيين محجوبيان من أبرز المثقّفين الليبراليّين في تركيا. تولّى إدارة تحرير أسبوعيّة **آغوس** التي تصدر في إسطنبول باللغتين الأرمنيّة والتركيّة، بعد اغتيال مؤسّسها هرانت دينك قبل ذلك بثلاث سنوات. وقد خاض محجوبيان، المعروفُ بأفكاره التحرريّة، معركةً فكريّةً شجاعةً ضدّ النظام القائم على الوصاية العسكريّة والعلمانيّة المتشدّدة، وذلك بلغةٍ مُرّةٍ لا تخلو من السخرية.

في فترةٍ سابقةٍ كان محجوبيان يَنْشر مقالاته في يوميّة **الزمان** القريبة من التيّار الإسلاميّ، والتي انفتحتْ بسخاءٍ على كتّابٍ غير إسلاميّين. وهو يكتب الآن بانتظام في يوميّة **الطرف**، المعروفة بمعارضتها للوصاية العسكريّة، والتي عرّضتْ بأخبارها هذه الوصايةَ لخضّاتٍ قويّة، فشاركتْ في تحديد وجهة الأحداث السياسيّة.

أُجريَ الحوار عبر البريد الألكترونيّ في أواخر آب ٢٠١٠، وقد اقتصر على بضعة موضوعات تهمُّ القارئ العربيّ في هذه المرحلة.

*** سيد إتيين محجوبيان، مرحبًا بكم، ونشكركم لتلبيتكم دعوة الآداب إلى هذا الحوار. أكثرُ المثقّفين الليبراليّين في تركيا يتحدّرون من تقليدٍ ماركسيّ، ولا سيّما مَن يُعرفون بتيّار الجمهوريّة الثانية، كالأخوين محمد وأحمد آلتان ومراد بَلغة وجنكيز تشاندار. أنتم في رأيي أحدُ ممثّلي هذا التيّار، على الرغم من أنّكم لا تتحدّرون من تقليد يساريّ. تاريخيًا كان الخطّ الليبراليّ ضعيفًا في الفكر التركيّ كما تعلمون؛ وبعد الأمير صباح الدين، تمّ القضاءُ على قوى ليبراليّة، كالفرقة الحرّة والفرقة الجمهوريّة التقدّميّة وغيرهما؛ أمّا الحزب الديموقراطيّ الذي حكم عشر سنوات متّصلة، فقد أُسقط بأوّل انقلاب عسكريّ في تاريخ الجمهوريّة التركيّة، ثم «أُعيد تصميمُه» في صورة حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل.**

مِن هنا نسأل: مِن أين أتيتم إلى الخطّ الليبراليّ؟ وهل لأصلكم الأرمنيّ نصيبٌ في هذا الخيار الفكريّ؟

ـ هناك الكثير من المثقّفين الذين يدافعون عن ضرورة دقرطة النظام الجمهوريّ القائم، ويتحدّر قسم مهمّ منهم من التقليد اليساريّ كما قلتم. ولأنّ اليسار الماركسيّ هو المهيمن على اليسار بعمومه، فإنه يتمّ التساؤلُ عن ماضٍ ماركسيّ أرثوذكسيّ كلّما ذُكرتْ كلمةُ «اليسار.» وفي حين أنّني عَدَدتُ نفسي دائمًا يساريًا، واعتبرتُ أعمالَ ماركس بصدد التاريخ، بصورةٍ خاصّة، ذاتَ قيمةٍ عاليةٍ جدًا، فإنني لم أكن يومًا داخل تيّار اليسار الكلاسيكيّ. وقد أصدرْنا بين ١٩٧٨ و١٩٨٠ مجلّةً بعنوان **الفكر الاجتماعيّ**، وكانت تدافع عن مفهوم ديموقراطيّ لليسار. أمّا كلمة «الليبراليّ» في تركيا، فلا تغطّي المثقّفين الليبراليّين حقًا؛ إذ لدينا تقليد دَوْلَتيٌّ يُطلق صفة «الليبراليّ» على كلّ مُدافع عن الحرّيّة والتحرّر. واليسار الأرثوذكسيّ، من ناحيته، اختار سبيل الراحة بإطلاقه صفةَ الليبراليّ على كلّ داعيةٍ علمانيٍّ للديموقراطيّة لا يشبهه. وأنا من ناحيتي كتبتُ مقالاتٍ انتقدْتُ فيها الإيديولوجيا الليبراليّة نقدًا شاملاً، وخُضتُ سجالاتٍ عدّةً مع قادةٍ فكريّين للتيّار الليبراليّ.

خلاصةُ الأمر، يمكنني القول إنّني لستُ ليبراليًا، لكنّي أدافع عن الأفكار التحرريّة والليبراليّة بمعناها الشائع. وبالطريقة نفسها أقول إنّني لستُ يساريًا ماركسيًا، لكنّي على قرابةٍ مع مفهوم لليسار ذي عقليّةٍ ديموقراطيّة. ولو سُئلتُ أن أعرّفَ نفسي لكان جوابي أنّني «ديموقراطيّ.»

من المفيد هنا أن نضيف أنّ الجماعة الأرمنيّة كانت تقليديًا قريبةً من اليسار. بل كان ثمّة أعضاء أرمن في عددٍ من المنظّمات اليساريّة التي تورّطتْ في أعمال العنف. ومن جهة أخرى، فإنّ المجتمع الأرمنيّ هو مجتمع محليٌّ في هذا البلد... ومن وجهة النظر هذه يمكننا رؤية الأرمن في مختلف الحركات السياسيّة، بما في ذلك حزبُ الحركة القوميّة التركيّ (MHP).

*** يبدو حزبُ العدالة والتنمية الحاكم اليوم امتدادًا لتيّار المنظور القوميّ الذي أسّسه نجم الدين أربكان ـ إيديولوجيًا، وسياسيًا عبر تبنّي الخطّ الليبراليّ**

للحزب الديموقراطيّ. كيف تحوّلتْ حركةُ إسلامٍ سياسيٍّ إلى الوجهة الديموقراطيّة والليبراليّة؟ هذا سؤال يثير الفضول الشديد في الرأي العامّ العربيّ.

ـ حزبُ العدالة والتنمية نتيجةٌ وخلاصةٌ للتحوّل الذي تعرّضتْ له الفئاتُ الاجتماعيّة ذات الحساسيّة الإسلاميّة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة في تركيا. من هنا يمكن القول إنّ حزب العدالة والتنمية لا يقوم بتغيير تركيا بقدْرِ ما تعيد تركيا المتغيّرةُ إنتاجَ هذا الحزب.

يمكن الحديثُ عن أربعةِ عواملَ لهذا التغيير. أوّلها نقدُ الحداثة وأدبيّاتِ ما بعد الحداثة الذي ظهر في الغرب منذ الثمانينيّات؛ ذلك لأنّ هذا النقاش بيّنَ لنا أنّ للغرب مشكلاتِه أيضًا، وأنّ الغربيّين ليسوا أبدًا متقدّمين علينا بالنظر إلى صورةِ العالم القادمة. وبالفعل أخذتِ الديموقراطيّاتُ الغربيّة تبدو فاشلةً بقدر فشل طريقة مواجهتها لمشكلة المهاجرين. هذه الملاحظات منحَتْ مسلمي تركيا ثقةً بالنفس، وأظهرتْ أنّه سيكون للمسلمين أيضًا كلمتُهم في حلّ المشكلات وفي بناء عالم الغد.

يتعلّق العامل الثاني بالعولمة. فهذه الظاهرة الجديدة دفعتْ بمسلمي تركيا إلى الانفتاح على العالم والتشابك مع الغرب. كما أنّها نقلت المعاييرَ السياسيّةَ والإرثَ الثقافيَّ الغربيّين إلى تركيا، فتلقّتها بوصفها عناصرَ في ثقافةٍ أوسعَ يمكن أن يكون الأتراكُ جزءًا منها ويستطيعون التأثيرَ فيها. وبنتيجة ذلك أصبح ممكنًا ظهورُ مجلاّتٍ إسلاميّةٍ في تركيا، مرجعيتُها الفكريّةُ الفلسفةُ الغربيّة. كما بات بوسع الحِجاب أن يتحوّل من رمزٍ يمثّل شرفَ العائلة والرجل إلى أداةٍ لتحرّر المرأة من خلال الدين، وإلى جواز سفرٍ ينقل المرأةَ إلى الميدان العامّ. أمّا ممثّلو عالم البيزنس، فباتوا يبتعدون خطوةً خطوةً عن مفهوم المصرف الإسلاميّ الخالي الفائدة، وتحوّلوا إلى عاملين في شركاتٍ حديثةٍ عابرةٍ للحدود القوميّة (عولميّة)، وبهذه الطريقة أقاموا العلاقاتِ مع العالم وقلّصوا من تبعيّتِهم لاسطنبول وأنقرة. إنّ أحدَ أكثر جوانب هذا التحوّل لفتًا للنظر هو ظهورُ مفهومٍ حديثٍ للتمدين؛ فالبورجوازيّةُ المسلمة الصاعدةُ في الأناضول اهتمّت بمدنِها وأخذتْ تبحث عن وسائلَ لإحياء إرثها الثقافيّ ككلّ، الأمرُ الذي أدّى أيضًا إلى ظهور مفهومٍ جديدٍ للجمال.

أمّا العامل الثالث فهو ضغوطُ النظام العلمانيّة الطابع، وإسقاطُ حكومة أربكان من السلطة بانقلاب ١٩٩٧/٢/٢٨. وقد أنتجَ هذا الوضع وعيًا جديدًا وعلمنةً ذهنيّةً (لدى الإسلاميّين). وعلى الرغم من بقاء المؤمنين على تديّنهم، فإنّهم أوجدوا مسافةً بين الدين من جهة، والاقتصاد والسياسة والأخلاق من جهةٍ ثانية. أضف إلى ذلك أنّ كلَّ مؤمنٍ دخل في سياق تجربة التحوّل إلى «فرد،» وقام بنقدٍ ذاتيٍّ على خُطى المثقّفين الإسلاميّين الذين أعملوا الفكرَ في ثقافتهم. وهكذا تشكّل نموذجُ المثقّف الإسلاميّ الذي يهتمّ أيضًا بمشكلات الجماعات الأخرى.

ويتعلّق العاملُ الأخير بمواجهة الحركة الإسلاميّة لأدائها السابق ونقدِها لماضيها. فقد عملت سياسةُ أربكان، بصورةٍ مفارقة، على نقل المسلمين إلى ميدان السياسة وأكسبهم الاحترام؛ كما أظهر، في كلّ خطوة، شدّةَ قصور تلك السياسة وحاجتها إلى النضج. وبالنتيجة، أبرز هذا الوضعُ ضرورةَ سياسةٍ إسلاميّةٍ قادرةٍ على الاندماج مع العالم والحوار معه بندّيّة وثقةٍ بالنفس، سياسةٍ منحازةٍ إلى الحريّات، ومتنبّهةٍ إلى مشكلات القطاعات الاجتماعيّة الأخرى.

بهذا المعنى جسّد حزبُ العدالة والتنمية ديناميّةً متعدّدةَ الأوجه، وخلاصةَ ثورةٍ صامتةٍ في القطاع الاجتماعيّ الإسلاميّ، ظهرتْ في شروطٍ عالميّةٍ ملائمة.

هنا ينبغي أن أضيفَ أنّ حركة إسلامٍ سياسيٍّ، من النموذج الموجود في الشرق الأوسط، لم تشكّل في تركيا تيارًا سياسيًا مهمًا حتّى في أقوى مراحلها. ففي تاريخ الأناضول، أنتج الإسلامُ تقليدَيْن قويّيْن ما زالا يحتفظان إلى اليوم بقوّتهما: أوّلهما الطرقُ الصوفيّة التي أنتجتْ سياسةً متّجهةً نحو المركز، ووريثه تيّار المنظور القوميّ؛ أمّا الثاني فتكايا المدن التي نقلت الشبكاتِ الفرديّة والجماعيّة إلى المركز، ومثالُه الأبرز جماعةُ فتح الله غولن.

*** كلّما قرأتُ مقالاتكم الناقدة للمفهوم المتشدّد للعَلمانيّة، برز في ذهني هذا السؤال: كيف لمحجوبيان أن يمتلك الثقة بألاّ يتحوّل القطاعُ الإسلاميّ المحافظ إلى خطر على القيم العلمانيّة؟**

ـ التحوّل الجاري في تركيا اليوم هو في الاتّجاه المعاكس تمامًا، وذلك لسببٍ اجتماعيٍّ لا سياسيّ. إذ حين ننظر إلى مجتمع المسلمين، نرى أنّ الدافع الرئيس الذي يحرّكه هو الاندماجُ في العالم واحتلالُه موقع محترمٍ فيه من غير التنازل عن ثقافته وإيمانه. لذلك نرى تركيا في طليعة الدول المستخدمة لوسائلَ الاتّصال الحديثة كالانترنت والفيسبوك والتويتر.

ثم إنّ المسلمين لم يَحكموا هذا البلد يومًا، على رغم تشكيلهم أغلبيّةً فيه. بتعبيرٍ آخر، لدى المسلمين مشكلةٌ مع الدولة، وقد تذوّقوا قمعها، ولذا فَهُم مِن أكثر القطاعات التي لها مصلحةٌ في التحوّل الديموقراطيّ والحريّات. فإذا كان حزب العدالة والتنمية اليوم يريد إجراءَ الإصلاحات، فهذا لمعرفته أنّها ستسهّل حياة ناخبيه وتحرّرهم. وليس لأحدٍ أنْ يشكّ في أنّ هذا الحزب سيَفْقد تأييدَ القطاع الإسلاميّ المحافظ لو أدار الظهرَ يومًا لتلك الإصلاحات.

الخلاصة أنّ احتمال تحوُّل حزب العدالة والتنمية إلى فاشيّة إسلاميّة هو زعمٌ سوريالّي. في حين أنّنا نعيش، بصورةٍ محقّقةٍ، ومنذ عقود، تحت الوصاية العسكريّة، ونعرف بالملموس احتمالَ صدور الفاشيّة من منطلق العلمانيّة!

*** لطالما كان التيّاران العلمانيّ والقوميّ في تركيا في حالةٍ متداخلة. كيف تفسّرون ذلك؟ وفي تركيا ثمّة تمييزٌ بين مفهومَين للنزعة القوميّة، ulusalcilik وmilliyetçilik، لم أرَ في العربيّة ما يقابلهما.**

من التظاهرات التركيّة المندّدة بجريمة إسرائيل على سفينة مرمرة.

ـ يعود السبب في اتّحاد النزعتين القوميّة والعلمانيّة إلى العقيدة المؤسِّسة للجمهوريّة، أي الكماليّة. فقد كان على هذه الإيديولوجيا أنْ تستبدلَ النظامَ الامبراطوريّ بشكلٍ جديدٍ لإدارة الدولة، وأنْ تقدِّمَ هذا الشكلَ الجديدَ بوصفه تقدّمًا، وأنْ تُضفيَ المشروعيّة على أصحاب النظام الجديد في نظر الشعب. لذلك عرَّفَت الكماليّةُ نفسَها كجزءٍ من العالم الحديث و«المعاصر.» وفي الوقت الذي وَصَفتْ فيه الدين بالرجعيّة، فإنّها سوّقتْ فكرةً مفادُها أنّ البنيةَ المتعدّدة الثقافات للدولة والمجتمع العثمانيّين تنتمي إلى الماضي ويجب تقويضُها. أمّا الحداثة فقد قامت على ساقين، أولاهما النزعةُ القوميّةُ التي تُضفي معنًى على النظام الجمهوريّ والدولة ـ الأمّة، وثانيتُهما العلمانيّةُ التي زَعموا أنّها مقاربةٌ علميّةٌ...

وفي حين عبَّرَتِ القوميّةُ عن حبّ الوطن والذود عنه، عبّرَتِ العلمانيّةُ عن وسطٍ متعلّمٍ متنوّرٍ يعرف ما هو صحيح. فهل بعد هذا ما هو أكثرُ طبيعيّةً مِن بقاء النخبة القياديّة في السلطة، وهي التي تعرف الحقائقَ أفضل ممّا يعرفُها المجتمع، وتُميّز ما هو أفضلُ لمصلحة المجتمع، وتحبّ هذا الوطن أكثر ممّا يحبّه المجتمع؟! بهذه الطريقة تمّ إرساءُ أسس نظام الحزب الواحد. بعبارةٍ أخرى، لقد جعلتِ النزعةُ القوميّةُ والعلمانيّةُ خاصيّةً أخرى أكثر أساسيّةً ممكنةً إيديولوجيًا، عنينا بها «الدولتيّة» (وهي نظام قائم على مركزيّة دور الدولة من جهةٍ، وعلى نزعة تقديس الدولة من جهةٍ ثانية).

لكنّ العلمانيّة لم تكنْ ذلك النظامَ الذي يَسْهل أنْ يتقبّلَه الشعبُ، لأنّ الدولة فهمتْها بصورةٍ سلطويّةٍ جدًا، وأوّلَتْها على أنّها إبعادٌ للدين من الميدان العامّ. من هذا المنطلق اهتمّ النظامُ الجديد اهتمامًا كبيرًا بتحويل الأغلبيّة المسلمة واستتباعِها من طريق القوميّة، وكانت غايتُه من ذلك تحويلَ المسلمين أولاً إلى أتراك، ومِن ثمّ علمنةَ هؤلاء الأتراك بقدر المستطاع. وقد نجح هذا المخطّط إلى حدٍّ كبير. وهكذا ظهرتْ «جماعةٌ علمانيّةٌ» مرتبطةٌ بالدولة، وموالية لها، وكان لها الفضلُ في الحفاظ على نظام الوصاية إلى اليوم. لكنّ هذا الوضع زادَ، في المقابل، من عمق الهوّة المطّردة بين الدولة والجماعة المسلمة.

وعليه، فإنّ أكثريّة المسلمين اليوم ما زالت ذاتَ نزوع قوميّ، لكنّها لم تعد تقدِّس الدولة. أما أعضاءُ الجناح القوميّ من الجماعة العلمانيّة فيقدّسون الدولة، وهؤلاء هم مَن يُطلق عليهم «ulusalci»: إنّهم من يعتقدون أنّ للدين آثارًا ضارّةً، وأنّه يُميّع الرابطة القوميّة، وأنّ على الدولة أنْ تُرغمَ الشعبَ على الانتماء التركيّ والسلوك «العصريّ،» ويؤمنون بمشروعيّة الانقلابات العسكريّة لتحقيق هذه الغاية.

الخلاصة هنا هي أنّ الفارق بين الوطنيّين والقوميّين يعبِّرُ في الواقع عن الشِّقاق والمجابهة بين العلمانيّين الدولتيّين من جهة، والمسلمين الذين يثقون بالمجتمع من جهةٍ ثانية. وهكذا يتحطّم قالبُ التركيب التركيّ – الإسلاميّ الذي أنتجته الدولة بعد الانقلاب العسكريّ في ١٩٨٠/٩/١٢. لقد اخترع الانقلابيّون هذا القالب الملفّق بهدف كسب المتديّنين إلى صفّهم. في عالم اليوم أخذتْ حاجةُ المسلمين إلى الهويّة التركيّة، من أجل تطوير شخصيّةٍ تتمتّع باحترام الذات والثقة بها، تتراجع

باطّراد. وعلينا ألا ننسى أنّ النزعة القوميّة قامتْ أساسًا في مواجهة هذا الميل، والميول الديموقراطيّة التي ظهرت في كلا القطاعين الإسلاميّ والعلمانيّ.

*** مرّ اليوم أكثرُ من سنة كاملة على الانفتاح الحكوميّ على الأكراد، لكنّه يبدو اليوم في حالةٍ من انسداد الأفق. والعمليّات العسكريّة المتصاعدة لكلٍّ من الجيش وحزب العمّال الكردستانيّ تُرجِّح كفّةَ التشاؤم في حلّ المشكلة الكرديّة. ولو بحثنا عمّن يتحمّل مسؤوليّة هذا الوضع، فسوف نواجهُ قائمةً من القوى: الحكومة، والمعارضة بجناحَيها العلمانيّ والديموقراطيّ، وحزب السلام والديموقراطيّة الذي من المفترض أنّه يمثّل الأكراد، وحزب العمال الكردستانيّ الذي يقف خلف هذا الأخير. بيدَ أنّ الحكومة التي تتمتّع بدعمٍ شعبيٍّ واسع، كما بدعم الغرب، تبدو لي المسؤول الأكبر عن هذا الانسداد. هل تشاركني هذا الرأي؟**

ـ أنا لا أؤمن بقدرةِ أيِّ حكومةٍ على حلِّ هذه المشكلة بمجرد إصدار تشريعات أو القيام بخطواتٍ إصلاحيّة. المشكلة الكرديّة عميقة الجذور ومتعدّدة الوجوه، الأمرُ الذي لا يسمح بحلِّها دفعةً واحدةً. بعبارةٍ أخرى هناك حاجةٌ لمسارٍ يتقدّم خطوةً بعد خطوة. من ناحيةٍ أخرى ترتفع سويّة التوقّعات والآمال، ويحدث أنْ تطرأ أوضاعٌ تستوجب التراجع عن بعض الخطوات التي تمّت، ما يعني أنّ المشكلة الكرديّة يمكن دفعُها بسهولة في طريق اللاحلّ. وهذا بالضبط ما يحصل! وإذا نظرنا إلى المجتمع اليوم، فسنرى أنّه مُجْمِعٌ تقريبًا على وجوب الحلّ. كذلك الأمر بالنسبة إلى خطاب الفاعلين السياسيّين. ولكنْ، حين ننظر إلى مواقف هؤلاء وأفعالهم، فسنرى أنْ لا حزب مع الحلّ فعلاً باستثناء حزب العدالة والتنمية. والحال أنّ الحكومة ليست قويّةً لأنّ الحزب الحاكم يتحدّر من تيّارٍ يفتقد إلى الشرعيّة من وجهة نظر النظام. وهو مضطرٌّ، لهذا السبب، إلى تأكيد إخلاصه لـ «الدولة». كما أنّ دعم القطاع العلمانيّ، في مسار الحلّ، شأنٌ ذو ضرورة مصيريّة، لكنّ حزب العدالة والتنمية لم يحصل على هذا الدعم. غير أنّ المشكلة الرئيسيّة، من وجهة نظر التوازنات السياسيّة في تركيا، هي الصراع حول بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم أو إسقاطه، واستخدامُ المشكلة الكرديّة أداةً في هذا الصراع. فإذا أضفنا إلى ذلك أنّ كلاً من حزب السلام والديموقراطيّة وحزب العمّال الكردستانيّ يناهضان الحلّ أحيانًا، بُغية زيادة نفوذهما في البيئة الكرديّة، يصبح ممكنًا فهمُ الانسداد الذي نتحدّث عنه بصورةٍ أوضحَ.

من هنا أقول إنّ امتناع حزب العدالة والتنمية عن التفاوض مع الأكراد، واعتقادَه أنّ الحلّ ممكنٌ بمجرّد القيام ببعض الخطوات الإيجابيّة، خطأٌ سياسيٌّ كبير. لكنّ للقوى السياسيّة الأخرى نصيبًا كبيرًا أيضًا في انسداد أفق الحلّ، لأنّها تريد إفشال حزب العدالة والتنمية أكثرَ ممّا تريد الوصولَ إلى حلٍّ للمشكلة!

*** بدا لي الاعتداء الإسرائيليّ على سفينة مرمرة الزرقاء صدمةً أعادت الرشد إلى الحكومة التركيّة. أعني أنّ تركيا، العاجزة عن حلّ مشكلاتها الداخليّة والراكضة وراء النجاحات الدبلوماسيّة في الخارج، تلقّت ردًّا دمويًا من إسرائيل، وهذا الأمر أرغمها على العودة إلى الاهتمام بمشكلاتها الداخليّة.**

ـ من وجهة النظر الداخليّة، وجهةِ نظرِ جماهير الشعب، رفعت حادثةُ مرمرة الزرقاء من هيبة حزب العدالة والتنمية وشعبيّته. حتّى الولايات المتّحدة أقرّت في النهاية بخطأ الموقف الإسرائيليّ. وفي هذا برزت السياسة الخارجيّة، منذ البداية، كميدان لنجاحات حزب العدالة والتنمية، إذ استطاع اتّخاذ مواقف أخلاقيّة ومحترمة. وهكذا فالمشروعيّة التي شقّ على الحكومة الحصولُ عليها في الداخل إزاء القطاع العلمانيّ، رسَّخَها من خلال البريستيج الذي حقّقته في «القطاع العلمانيّ من العالم».

*** سبق أن وَقّعت الحكومةُ اتفاقيّةً لتطبيع العلاقات مع أرمينيا، ثمّ بدا وكأنّ هذا الطريق انسدّ أيضًا. لماذا حدث هذا؟ وكيف؟**

ـ تشكّل العلاقاتُ مع أرمينيا كعبَ أخيل السياسةِ الخارجيّة لتركيا. عنيتُ بذلك أنّه مهما حقّقت الحكومةُ من نجاحات في ميادين أخرى، فإنّ فشلها في تحقيق تقدّم في هذه العلاقات سيدفع بنجاحاتها الأخرى إلى الظلّ. وفي المقابل، فإنّ تسوية المشكلات وتطبيع العلاقات مع أرمينيا ليس من شأنهما وضع تركيا في موقع شديد الأهميّة من وجهة النظر الإقليميّة وحسب، بل سيمثّلان أيضًا مبادرةً كبيرةً جدًا في نظر الغرب. كانت الاتفاقيّات الموقّعة، بهذا المعنى، نصوصًا عمليّة وقابلةً للاستثمار، لأنّها لم تتطرّق بصورةٍ مباشرةٍ إلى موضوع التطهير العرقيّ (بحقّ الأرمن) ولا إلى مشكلة كراباغ. وبهذه الطريقة امتلك الطرفان مرونةَ تأويلِ تلك النصوص، كلٌّ من وجهة نظره.

غير أنّ تركيا أفرطتْ في الثقة بقدراتها حين ظنّت أنّها قادرة على تطوير سياسةٍ مقنعةٍ لكلٍّ من أرمينيا وأذربيجان في الوقت نفسه. فمن الناحية التكتيكيّة حرصت الحكومة على طمأنة الآذريين بصورةٍ خاصّة، لكنّ هذا التكتيك ارتدّ على تركيا لأنّ الآذريين الذين آمنوا بأنّ تركيا لن تنكثَ بوعودها لهم لم يستجيبوا لمبادرات الحلّ لمشكلة كراباغ. وبذلك لم تنشأ الأرضيّة الماديّة المقنِعة للأرمن بالانسحاب من الأراضي الآذريّة، ولم تفتح تركيا حدودَها مع أرمينيا.

اليوم يبدو وكأنّ الاتفاقيّات الموقّعة أصبحتْ على الرفّ، لكنّ احتمالات الحلّ ما زالت متوفّرة، وأهمّها أنّ جميع الأطراف المعنيّة ما زالت مستعدّة للتقدّم بخطوات. والمسألة تكمن في تنسيق تلك الخطوات بصورةٍ متزامنةٍ من قبل الجميع. خلاصة القول: ثمّة ثلاثُ مشكلاتٍ مترابطةٍ يجب حلّها بالتزامن، أو على الأقلّ كأجزاءٍ من عمليّةٍ واحدةٍ، وهي تحديدُ مصيرِ كراباغ ووضعِها القانونيّ الجديد، وانسحابُ القوّات الأرمنيّة من أراضي أذربيجان إلى حدٍّ كبيرٍ، وفتحُ البوّابة الحدوديّة بين تركيا وأرمينيا.

*** شكرًا لكم على هذا الحوار الغنيّ الشامل**